



أخر الأخبار

الرئيسية

/ اقتصاد

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين يتحدث حول انخفاض الغاز والبنزين



الجمعة 04 أكتوبر 2019 5:09:51 م

كتب رضا
العراقي



أكد الخبير الاقتصادي محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات

، أن إجمالي ما تنتجه مصر الآن من الغاز وصل 7 مليارات قدم/ يوم، مضيفاً أن ارتفاع سعر الغاز بالمنزل جاء لتحقيق العدالة مع المستهلكين أسطوانة البوتجاز ومع رفع الدعم سيصبح سعر الغاز أرخص، موضحاً أن سعر أسطوانة البوتجاز يباع بـ 65 جنيهاً للمستهلك وتكلفتها الفعلية على الدولة 140 جنيهاً.

وأكد الدكتور سعد الدين أن الفاسدين لا يريدون الأنظمة الصحيحة الآمنة، لذلك لأنهم على علم يقين بأنهم سيكونوا ضحايا لتلك الأنظمة.

وقال الدكتور سعد الدين لا بد أن نوضح موقف مصر أين كانت؟ وكيف أصبحت؟ فمصر مرت بأزمات للطاقة، من خلال أزمة في

الكهرباء بكافة أنواعها، فكانت تتعطل ساعات الكهرباء ما يزيد عن 5 ساعات يومياً، فكانت المصانع تقف، ومحطات البنزين تمتلأ بطوابير السيارات، وكانت الحياة شبه متوقفة، وكان الحصول على أسطوانة البوتجاز بطوابير، وهذا الوضع كان لمصادر الطاقة المستخدمة في مصر .

وبعد مجيء القيادة السياسية الجديدة المتمثلة في الرئيس السيسي، أخذت على عاتقها حل مشاكل الطاقة في مصر كأولوية قصوى، فكانت البداية لملف الكهرباء، فأنشأوا المحطات وتم تعديل الشبكة القومية، فكان إنتاج مصر من الكهرباء لا يزيد عن 22 - 23 جيجا وات، وكان إجمالي الاستهلاك يصل إلى 27 28 جيجا/ وات في هذا الوقت، فكان العجز يصل إلى 5 جيجا / وات.

وأكد الدكتور سعد الدين أن الدولة قامت خلال فترة الرئيس السيسي بإنشاء أكبر 3 محطات كهرباء بمعدل قدرة حوالى 14 جيجا/ وات، فهذه القدرة الكهربائية الجديدة غطت الفجوة والعجز الذى كان موجوداً، وأصبح لدينا فائض من الكهرباء ومن الممكن تصديره، لافتاً إلى أنه تم ذلك مع إصلاح الشبكات، وهذا ملاحظ حالياً، فلم تتعطل الكهرباء بالمنزل، ولم تقف المصانع، مضيفاً أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فكان خلال فترة معينة إنتاج الغاز لم يكن موجود لدينا أى اتفاقيات ولا مستثمرين يعملون على تنمية حقول الغاز المتوفرة في باطن الأراضى المصرية، أو العمل على إدخال حقول للغاز جديدة، موضحاً أن هذا الأمر أدى لنضوب بعض حقول الغاز.

وأوضح رئيس جمعية مستثمري الغاز أن إجمالي الكميات المنتجة للغاز وصلت إلى 4.3 مليار قدم/ يوم، وفي نفس الوقت كميات الاستهلاك اليوم يصل إلى 6.5 مليار قدم/ يوم، مما كان سبباً في تعطيل المصانع، مشيراً إلى أن مصر كانت تستورد حوالى مليارى قدم/ يوم، لسد العجز في الاستهلاك.

وقال الدكتور سعد الدين حينما عدلت مصر في سياستها مع المستثمر، وإدخال اتفاقيات جديدة بحيث يكون العمل بإعطاء المستثمر حوافز، ليضخ استثماراً، وهذا ما ظهر مع شركة اينى الإيطالية، وكان باكورة إنتاجها من حقل ظهر الذى وصل إنتاجه حتى هذه اللحظة حوالى 3 مليارات قدم/ يوم.

وأوضح الدكتور سعد الدين أن إجمالي إنتاج مصر من الغاز اليوم وصل 7 مليارات قدم/ يوم، ومعنى ذلك أن هناك فائضا عن الاستهلاك المحلى، وتم إيقاف الاستيراد وأصبح لدينا اكتفاء ذاتى، وهناك جزء للتصدير للخارج، وتقوم مصر حالياً بتشغيل مصانع الأسالة التى كانت متوقفة لمدة 5 سنوات وكانت مقدمة قضايا ضد مصر، وهما مصنع بادكو والأخر بدمياط، وتشارك الحكومة بنسبة 24 %، وبالتالي كانوا متوقفين نتيجة للعجز الموجود في الغاز، وتم تشغيل المصنعين، وأنتجوا فائضا يتم تصدير جزء منه للأردن.

وأوضح الدكتور سعد الدين أن مصر أوقفت تصدير الغاز لإسرائيل لتوافر الغاز لديها، مضيفاً أن مصر تأخذ إنتاج الغاز من إسرائيل ويتم إرساله بالمصانع المصرية ويتم تصديره.

وأكد سعد الدين أن مصر مؤهلة لتصبح مركز اقليمي للغاز لما تمتلكه من كميات وفيرة من الغاز سواء من الكميات المنتجة من أكبر مصنعين للغاز أو من حقل ظهر، أو من الأماكن الأخرى التى تتوافر في باطن الأرض، فضلاً عن قرب مصر من حقول الغاز الموجودة بقبرص واليونان وإسرائيل.

وأشار إلى أن مصر أقامت لأول مصر المنتدى الاقتصادى للغاز بقيادة مصر ومشاركة 7 دول، بهدف الإعلان عن قيام مصر بإنتاج وتوزيع وتسيويع الغاز لجميع دول الشرق الأوسط، بذلك تكون مصر قضت على مشكلات الكهرباء والغاز، لافتاً كان ذلك من الأهمية بمكان أن تتوافر على أرض مصر أسس التنمية الصناعية، بهدف جذب أعداد كبيرة من المستثمرين، مضيفاً مع قيام الحكومة بتعديل قوانين الاستثمار، وإنشاء الطرق والموانئ والمطارات والأنفاق، وأنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، ومحور قناة السويس والمنطقة الاقتصادية، كان لهدف تجهيز البنية التحتية، لتناسب المستثمر المصرى أو الأجنبى ليوجد المناخ الملائم ويوجد كافة مؤهلات نجاح

وأوضح الدكتور سعد الدين أن مشكلة البوتاجاز، فكانت الدولة توفر أسطوانات البوتاجاز للمنازل بإجمالي 4 ملايين طن سنوياً، فينتج منها محلياً مليوني طن وتستورد مليوني طن، وكانت التكلفة مرتفعة نتيجة لدعم أسطوانة البوتاجاز، بأكثر من 90% من ثمنها، حيث كان سعر الأسطوانة للمستهلك بـ 5 جنيهات وتكلفتها الفعلية 100 جنيه، واليوم بعد رفع الدعم سعرها بـ 65 جنيهاً للمستهلك، وتكلفتها الفعلية على الدولة 140 جنيهاً، لافتاً اتجاه الحكومة بعد زيادة الإنتاج من الغاز أن تتوسع في توصيل الغاز الطبيعي لكافة المنازل والمصانع، لاستبدال البوتاجاز المستورد، كما ستستبدل الوقود الخاص بالسولار والبنزين بالغاز الطبيعي.

أضاف رئيس جمعية منتجي الغاز، من الطبيعي عندما تحول كافة المجتمع كله إلى غاز طبيعي فلا بد من تأمين دخول الغاز الطبيعي للمنازل ووفقاً لاشتراطات ومواصفات وتوافر البنية التحتية.

وأشار إلى أن الدولة عازمة على توصيل الغاز الطبيعي من 80- 90 % من منازل مصر، منوهاً سيبقى المنازل غير الآمنة أو الموجودة في مناطق بعيدة عن الشبكات الرئيسية والتي تصبح التكلفة الاقتصادية لتوصيل الغاز غير مجدية، وهذا يدل على أننا لن نستغنى عن البوتاجاز نهائياً، مشيراً إلى أن الخطة المدروسة والتي ستنفذ هي تغطية دخول الغاز الطبيعي لنسبة 50 % من مستهلكي البوتاجاز وعمل احلال، لكي يتم توفير استيراد البوتاجاز والدعم المنفق عليه.

وقال الدكتور سعد الدين من الطبيعي إن الدولة تعمل على إتاحة العدالة الاجتماعية، فعندما تصل أسطوانة البوتاجاز بسعر 65 جنيهاً، فلا يصح أن يحصل مستهلك الغاز الطبيعي على كميات الغاز شهرياً بسعر 15 جنيهاً، فلا بد من حدوث توازن بين كلا المستهلكين، موضحاً أن سعر متر الغاز الطبيعي كان في بدايته بـ 65 قرشاً والآن وصل لـ 3.5 جنيه للمتر، كما أن سعر متر الغاز يوازي سعر لتر السولار أو البنزين، ومع ذلك لا يزال سعر الغاز الطبيعي يعادل 50 % من قيمة سعر السولار، وأقل بكثير من سعر البوتاجاز، منوهاً إلى أن كلا من البوتاجاز والسولار والبنزين يتم دعمهم، لذلك نرى ارتفاع سعر الغاز نتيجة للعناصر الأخرى المدعومة، وإذا تم رفع الدعم عن كافة عناصر الطاقة سيصبح الغاز الطبيعي أرخص أنواعها على الإطلاق.

قال الخبير الاقتصادي الدكتور سعد الدين إن مصر تعوم على بحر من الغاز الطبيعي، ولكن سوء الإدارة وقف أمام اكتناز تلك الثروة الهائلة، لافتاً إلى أن أي عملية تتم على الأرض يكون لها ضحايا، وهؤلاء هم الفاسدون، لأنهم لا يريدون الأنظمة الصحيحة الآمنة.

وأضاف أن إدخال أنظمة الحاسب في الأعمال يسعد بها الكثيرين من الشباب الواعي، أما الذي يعترض فليس لديه الكفاءة في إنجاز العمل بهذه الأنظمة، منوهاً نجد أيضاً عندما تريد الدولة إدخال نظام البوابة الإلكترونية في جميع أعمالها، فنجد جميع الراضين لهذه الأنظمة الحديثة هم من يعيشون على الفساد، ودائماً يطالبون بالعودة للأنظمة القديمة التي تحقق لهم مآربهم الفاسدة.

أوضح الدكتور سعد الدين سيناريو تحقيق النجاح الإدارة والقضاء على كل أشكال البيروقراطية، وإدخال الميكنة في كل شيء، ولكي نقضى على الفساد لا بد من وجود رقم قومي لكل مواطن وكل مؤسسة، بحيث تكون أي عملية بيع وشراء تتم برقمين قوميين للبائع والمشتري والذي يعطى الحافز والمكافأة والذي يحصل عليها بسهولة محاسبته، فإذا تحقق هذا النظام سيتغير النظام الضريبي كاملاً، وسيقضى على الفساد، وتسهيلات الرشوة وتضمن الدولة حقوقها.

أشار من السهل الاستفادة من الأرقام القومية للمواطنين ويتم وضعهم تحت الرقابة، وهذا ما يتم في شركات الاتصالات التي لديها ملايين الخطوط،



شوبير يعلن اعادة
مباراة الزمالك
وجينيراسيون بدورى
الابطال



امتلك الآن في أفضل
مشروعات العاصمة
الإدارية الجديدة من
شركة أكام للتطوير
العقاري

Akam



شقتك فى سكاى لاين
من معمار المرشدى
بمقدم 28,670 ألف
جنيه ، اتصل ب
19086

Skyline



احجز الان بـ 5%
وقسط على 7 سنوات
في مشروع أليكس
ويست. مدينة متكاملة
في الإسكندرية

Alex West

التصنيفات | الخبير الاقتصادي | محمد سعد | انخفاض الغاز | البنزين

يمكنك مشاركة الخبر علي صفحات التواصل



3:24:00

م

وزير البترول: نعمل على عدة مسارات لتطوير كافة الجوانب الخاصة بممارسة النشاط التعدينى



1:12:39

م

رجال الصناعة والاستثمار يرحبون بتراجع أسعار الغاز



10:55:01 □

ص

مصر وطاجيكستان تتفقان على عقد اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي نوفمبر المقبل بالقاهرة



10:51:39 □

ص

رصد 245 مليون جنيه لكل محافظة في مبادرة حياة كريمة

Online
الجمهورية
بوابة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر



All Rights Reserved ©